أزمة إصلاح الأمم المتحدة ومصير النظام الدولي

بقلم:
د. حسن نافعة ○

عانى النظام الدولي في كل مراحل تطوّره من اختلالات هيكلية، بسبب حرص الدول الكبرى على مقاومة المحاولات الرامية إلى إدارة العلاقات الدولية استناداً إلى مفهوم جديد يقوم على الأمن الجماعي، الذي يتطلب بناء مؤسّسات مسؤولة عن حماية السلم والأمن الدوليّين، بدلاً من إدارة هذه العلاقات وفقاً للمفهوم التقليدي القائم على توازن القوى.

وقد جرت على مدى التاريخ البشري كلّه محاولتان لبناء نظام دولي يستند إلى هذا المفهوم الجديد. انتهت الأولى إلى قيام عصبة الأمم، التي تأسّست بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، لكنّها انهارت بعد أقلّ من ثلاثة عقود بسبب فشل العصبة في الحيلولة دون اندلاع حرب عالمية جديدة.

أمّا الثانية فقد انتهت إلى تأسيس منظّمة الأمم المتحدة، التي لا تزال قائمةً، منذ نحو ثمانية عقود. ولا يعود صمود الأمم المتحدة وقدرتها على البقاء طوال هذه الفترة إلى أسباب داخلية تتعلّق بفاعلية الآليات المؤسّسية التي ابتكرتها، أو لقدرة هذه الآليات على التكيّف مع التحوّلات المستمرّة في النظام الدولي، وإنما إلى أسباب خارجية تتعلّق بتطوّرات محدّدة طرأت على موازين القوى وعلاقاتها في النظام الدولي. فعند قيام الأمم المتحدة، كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تملك القدرة على تصنيع السلاح النووي، بل تمكّنت من استخدامه فعلاً إبّان الحرب العالمية الثانية. وما هي إلا سنوات قليلة حتى تمكّن الاتحاد السوفييتي من تصنيع هذا السلاح، ثمّ لحقت بهما دول أخرى. وبمرور الوقت، أصبح بمقدور كلّ من يمتلك هذا السلاح الرهيب أن يردّ على كلّ من يبادر باستخدامه لتوجيه الضربة الأولى، ما أدّى إلى استقرار ميزان رعب حال دون اندلاع حرب عالمية ثالثة، وضمن في الوقت نفسه بقاء الأمم المتحدة واستمرارها. في سياق كهذا، يتضح أن السبب في عدم انهيار الأمم المتحدة لا يعود إلى فاعلية آليات الأمن الجماعي المنصوص عليها في ميثاق هذه المنظّمة، بقدر ما يعود إلى ميزان الرعب، الذي تشكّل ثمّ استقرّ في النظام الدولي بعد سنوات قليلة من قيامها.

ومع ذلك، يُلاحَظ أن الأمم المتحدة، التي لعبت دوراً مهمّاً في القضاء على الظاهرة الاستعمارية، ساهمت في الوقت نفسه في إحداث تغييرات عميقة في مسار العلاقات الدولية، من خلال نجاحها في توسيع نطاق العضوية بطريقة مكّنتها من أن تصبح إطاراً مؤسّسياً جامعاً يضم الدول المستقلة كافّة في النظام الدولي، والقادرة على التفاعل معاً وفق قواعدَ موحّدة تقوم على مبدأي السيادة والمساواة أمام القانون، وذلك للمرّة الأولى في تاريخ التنظيم الدولي، ومن خلال نجاحها أيضاً، في تكثيف التفاعلات التعاونية بين الدول الأعضاء والمنظّمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، من ناحية أخرى، ما عمّق الشعورَ بأن شبكة المصالح الناجمة من هذه التفاعلات أصبحت قادرةً على التفاعل معاً داخل نسق كوني واحد، رغم التباين الكبير في موازين القوى بين الوحدات المكوّنة لهذا النسق. كما يُلاحَظ أن هذه التغيّرات كشفت في الوقت نفسه وجود ثغرات كامنة في آليات الأمن الجماعي، وأظهرت عجزها عن التأقلم مع التحوّلات المستمرّة في بنية النظام الدولي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن آليات الأمن الجماعي، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، صُمّمت استناداً إلى فرضيَّتَين أساسيَّتَين تبيّن لاحقاً عدم صحّتهما. الأولى أن التحالف الذي تحقّق بين القوى الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية سيستمرّ بعدها، وهو ما لم يحدُث بسبب انقسام هذه القوى إلى معسكرَين متصارعَين بعد سنوات قليلة من انتهاء هذه الحرب.

والثانية، أن بنية وموازين القوى في النظام الدولي ستبقى على النحو الذي انتهت إليه بعدما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وهو ما لم يحدث بسبب نمط التحالفات التي ولّدها انقسام النظام الدولي إلى معسكرَين متصارعَين ومهّد الطريق أمام صعود (وارتقاء) عديد من القوى، خصوصاً القوى التي هُزمت في هذه الحرب، وفي مقدّمتها ألمانيا وإيطاليا واليابان.

وقد ترتّبت على ثبوت عدم صحّة الفرضيتَين نتائج بالغة الخطورة أدّت أولاً: إلى عدم استكمال آليات الأمن الجماعي نفسها، خصوصاً ما تعلّق منها بتشكيل القوات العسكرية التي كان ينبغي أن توضع تحت تصرّف مجلس الأمن لاستخدامها عند الضرورة، وثانياً: إلى تجميد لجنة أركان الحرب التي كان ينبغي إدارة الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح والعمليات الميدانية تحت إشراف مجلس الأمن. كما أدّت (ثالثاً): إلى الإسراف في استخدام حقّ النقض (فيتو) بسبب رغبة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ليس في حماية مصالحها فحسب، وإنما مصالح حلفائها أيضاً، ما أصاب مجلس الأمن بالشلل في فترات كثيرة. وأدّى ذلك (رابعاً): إلى تشكيل أحلاف عسكرية نجم منها ظهور «مناطق نفوذ» يتناقض وجودها مع صميم مفهوم الأمن الجماعي.

وخامساً: تحوّل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، رغم ما بينهم من تناقضات، نادياً مغلقاً لا يسمح بإدخال تعديلات جوهرية على ميثاق الأمم المتحدة إلا في القضايا التي يحدث حولها إجماع، وهو أمر نادر. وكان من الطبيعي، في سياق كهذا، أن تتحوّل الأمم المتحدة مؤسّسةً عاجزةً عن القيام بوظيفتها الأساسية في حماية السلم والأمن الدوليَّين، وعصيّةً على الإصلاح، وغير قادرة في الوقت نفسه على التأقلم مع التطوّرات الناجمة عن تغيّر موازين القوى في النظام الدولي.

تتحمّل الدول الخمس، دائمة العضوية في مجلس الأمن، مجتمعةً المسؤولية عمّا آلت إليه أوضاع الأمم المتحدة، التي تبدو حالياً (في ضوء التهجير القسري، وحرب الإبادة الجماعية التي تشنّها إسرائيل على الشعب الفلسطيني منذ أكثر من ١٧ شهراً) مريضاً مسجّى فوق سرير في غرفة إنعاش، لا يقوى على البقاء حيّاً إلا عبر وسائل التنفّس الاصطناعي. غير أن الولايات المتحدة بالذات تتحمّل القسط الأعظم من هذه المسؤولية، بسبب حرصها (من ناحية) على الانفراد بالهيمنة على النظام الدولي مهما كانت الظروف، وحرصها (من ناحية أخرى)، على تقديم أشكال الحماية كافّة، السياسية والعسكرية، للكيان الصهيوني، الذي لم يتورّع، منذ تأسيسه، عن ارتكاب أبشع الجرائم التي تشكّل انتهاكات صارخةً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. فالولايات المتحدة هي التي تبنّت (وبعد سنوات قليلة من قيام الأمم المتحدة) سياسة احتواء الاتحاد السوفييتي، التي جسّدها حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي شكّل قيامه عام ١٩٤٩ أوّل معول هدم في صرح منظومة الأمن الجماعي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وعندما سقط جدار برلين عام ١٩٨٩، معلناً نهاية الحرب الباردة، التي اتُّهمت بالتسبب في تجميد عمل هذه المنظومة، لاحت فرصة ثمينة لإعادة إحيائها، خصوصاً عقب غزو صدّام حسين الكويت عام ١٩٩٠، لكن حرص الولايات المتحدة على استخدام الأزمة وتوظيفها للتعجيل بسقوط الاتحاد السوفييتي، دفعها إلى إهدار هذه الفرصة. وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي أصبحت الولايات المتحدة الدولةَ الأكثرَ استخداماً لممارسة حقّ النقض مقارنةً بجميع الدول الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكان الدافع الأساس وراء الإسراف في استخدام هذا الحقّ حماية إسرائيل، ومنع مجلس الأمن من معاقبتها على الجرائم التي ترتكبها، ما أدّى إلى تمادي إسرائيل في غيّها، ومهّد لعملية طوفان الأقصى، التي ردّت عليها إسرائيل بحرب إبادة جماعية، وبتطهير عرقي للفلسطينيين. ولم تكتف إسرائيل بهذه الجرائم، بل إنّها دمرتَ المرافق التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وهي جزء من البنية الإدارية للأمم المتحدة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومخيّمات اللاجئين، بل اغتالت مئات من موظّفي الوكالة، بمن فيهم عاملون في الإغاثة الإنسانية. ورغم ذلك كلّه، واصلت الولايات المتحدة دعمها غير المشروط لإسرائيل، من خلال مدّها بكل الوسائل المالية والعسكرية والسياسية التي تساعدها في ارتكاب هذه الجرائم كلّها، التي يندى لها جبين الإنسانية، ما يجعل منها شريكاً فاعلاً أصلياً في ارتكابها.

حين تصبح الدولة الأقوى، والتي تتحمّل (بوصفها كذلك) مسؤولية خاصّةً في الدفاع عن منظومة الأمن الجماعي في النظام الدولي الراهن، نفسها الدولةَ الأكثر انتهاكاً لقواعد هذه المنظومة وأحكامها، فمن الطبيعي أن يدخل النظام الدولي الراهن برمّته في مأزق لا فكاك منه.

ويكفي أن نلقي نظرةً عابرةً على موقف بقية الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لنصل إلى النتيجة نفسها. فروسيا منشغلة بالحرب في أوكرانيا، والصين منشغلة ببناء قدراتها العسكرية لمواكبة التطوّر في قدراتها الاقتصادية، وفرنسا والمملكة المتحدة منشغلتان بالبحث عن آلية مستقلّة للدفاع عن أوروبا بدلاً من الاعتماد على «الناتو» المهدّد بالانهيار، وبالتالي لا يوجد من بين هذه القوى من هو مستعدّ للحديث عن موضوعات من قبيل إصلاح الأمم المتحدة أو إعادة إحياء منظومة الأمن الجماعي أو البحث عن آليات جديدة لاتخاذ القرار في مجلس الأمن.

ولأن التجارب السابقة، في مجال البحث عن نظام دولي يتمكّن من استبدال مفهوم توازن القوى (التقليدي) بمفهوم «الأمن الجماعي» (الأكثر حداثةً)، تمت كلّها في أعقاب حروب عالمية لم تعد قابلةً للاندلاع في ظلّ توازن الرعب السائد حالياً، فالنتيجة الوحيدة التي يمكن التوصّل إليها تشير إلى انسداد أفق التطوّر السلمي للنظام الدولي القائم حالياً، الذي بات مرشّحاً للدخول في مرحلة من الفوضى قد تطول، بحثاً عن توازنات جديدة قد تفضي إلى نظام ثلاثي القطبية، تقوده الصين وروسيا والولايات المتحدة.

○ أستاذ العلوم السياسية
في جامعة القاهرة

غزة وحسابات نتنياهو الداخلية والجيوسياسية في المنطقة

بقلم:
د. رمزي بارود ○

يواصل ائتلاف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والقوى العالمية التي تدعمه التضحية بأرواح الفلسطينيين من أجل تحقيق مكاسب سياسية، في خضم حرب إبادة جماعية شنيعة تحولت إلى صراع من أجل البقاء السياسي.

إن التاريخ الإجرامي لوزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن جفير تجسد هذه الحقيقة المأساوية.

فقد انضم بن غفير إلى ائتلاف نتنياهو الحكومي عقب انتخابات ديسمبر ٢٠٢٢، وظل في الائتلاف بعد حرب ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ والإبادة الجماعية، على أساس أن أي وقف لإطلاق النار في غزة سيجبره على الرحيل.

ولكن ما دام قتل الفلسطينيين وتدمير مدنهم مستمرا، فقد ظل بن جفير على متن القارب - رغم أنه لا هو ولا نتنياهو كان لديهما أي خطة حقيقية «لليوم التالي»، بخلاف تنفيذ بعض أبشع المجازر ضد السكان المدنيين في التاريخ الحديث.

في يوم ١٩ يناير ٢٠٢٥، غادر بن غفير الحكومة فورًا عقب اتفاق وقف إطلاق النار، الذي اعتبر كثيرون بأنه لن يصمد طويلا. إن عدم ثقة بنيامين نتنياهو، إلى جانب انهيار حكومته في حال انتهاء الحرب تمامًا، جعلا وقف إطلاق النار غير قابل للتطبيق.

عاد بن جفير إلى المنصب الوزاري الذي يشغله في حكومة بنيامين نتنياهو عندما استؤنفت حرب الإبادة الجماعية في ١٨ مارس في قطاع غزة، حيث كتب يقول في تغريدة يوم عودته: «لقد عدنا بكل قوتنا وبأسنا!».

تفتقر إسرائيل إلى خطة واضحة لأنها لا تستطيع إلحاق الهزيمة بالفلسطينيين. وبينما يعمق الجيش الإسرائيلي معاناة بالشعب الفلسطيني بشكل لم تفعله أي قوة أخرى بسكان مدنيين في التاريخ الحديث، تستمر الحرب لأن الفلسطينيين يرفضون الاستسلام.

ومع ذلك، يدرك المخططون العسكريون الإسرائيليون أن تحقيق نصر عسكري لم يعد ممكنا. وقد انضم وزير الدفاع السابق موشيه ياعلون مؤخرًا إلى هذا التوجه المتزايد، حيث صرّح خلال مقابلة أجريت معه في ١٥ مارس الماضي قائلا: «إن الانتقام ليس خطة حرب».

إن الأمريكيين، الذين يدعمون انتهاك نتنياهو لوقف إطلاق النار، وبالتالي استئناف عمليات القتل والإبادة الجماعية يدركون أيضاً أن الحرب هي صراع سياسي بالكامل تقريباً، يهدف إلى إبقاء شخصيات مثل بن جفير ووزير المالية المتطرف بتسلئيل سموتريتش في ائتلاف نتنياهو.

ورغم أن «الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى»، كما افترض الجنرال البروسي كارل فون كلاوزفيتز ذات مرة، فإن «السياسة» وراء الحرب في حالة إسرائيل لا تتعلق بإسرائيل كدولة بل بالبقاء السياسي لنتنياهو نفسه.

إن بنيامين نتنياهو يضحي بالأطفال الفلسطينيين من أجل البقاء في السلطة، في حين يفعل وزراؤه المتطرفون الشيء نفسه لتوسيع نطاق دعمهم بين الدوائر الانتخابية اليمينية والدينية والقومية المتطرفة.

إن هذا المنطق – أن حرب إسرائيل على غزة تعكس السياسة الداخلية، والحرب الإيديولوجية، والصراع الطبقي – يمتد ويتوسع نطاقه ليشمل لاعبين سياسيين آخرين أيضاً.

تدعم إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إسرائيل ردًا على الدعم المالي الذي تلقته من مؤيدي نتنياهو في الولايات المتحدة خلال الانتخابات الأخيرة. وفي المقابل، لا تزال بريطانيا ثابتة في التزامها تجاه تل أبيب، رغم التحولات السياسية في وستمنستر، متمسكةً بذلك بارتباط مصالحها مع المصالح الأمريكية الإسرائيلية متجاهلة رغبات شعبها.

في هذه الأثناء، يقال إن ألمانيا مدفوعة بالذنب الناجم عن جرائمها الماضية، في حين تتظاهر الحكومات الغربية الأخرى بالاهتمام بحقوق الإنسان، في حين تتصرف بطرق تتناقض مع سياساتها الخارجية المعلنة.

هذا الوضع يعكس عالم جورج أورويل البائس في روايته «١٩٨٤»، حيث تشن حرب أبدية على أساس افتراضات ساخرة وكاذبة، حيث «الحرب هي السلام... والحرية هي العبودية... والجهل هو القوة».

في الواقع، تنعكس هذه العناصر في واقعنا اليوم، الذي لا يقل قتامة. ومع ذلك، تستبدل إسرائيل «السلام» بـ«الأمن»، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدةً للهيمنة و«الاستقرار»، بينما تواصل أوروبا الحديث عن «الديمقراطية».

هناك فرقٌ رئيسيٌّ آخر وهو أن الفلسطينيين لا ينتمون إلى أيٍّ من هذه «الدول العظمى». فهم يُعاملوْن كمجرد قطع في رقعة شطرنج جيوسياسية، ويتم استغلال موتهم وتحملهم للظلم لخلق وهم «الصراع» وتبرير استمرار إطالة أمد الحرب.

تغطي وسائل الإعلام الرئيسية على نطاق واسع مقتل الفلسطينيين – الذين تجاوز عددهم الآن ٥٠ ألفًا – إلا أنها نادرًا ما تُشير إلى أن هذه ليست حربًا بالمعنى التقليدي، بل إبادة جماعية، تُنفذها وتُمولها وتدافع عنها إسرائيل والقوى الغربية لأسباب سياسية محلية. يواصل الفلسطينيون المقاومة لأنها خيارهم الوحيد في مواجهة الدمار والإبادة الشاملة.

ومع ذلك، فإن حرب نتنياهو ليست مستدامة بالمعنى الأورويلي (نسبة إلى جورج أورويل) أيضًا. فلكي تكون مستدامة، ستحتاج الحرب إلى موارد اقتصادية هائلة، وهو ما لا تستطيع إسرائيل توفيره، رغم سخاء الولايات المتحدة. ستحتاج أيضًا إسرائيل إلى إمداد لا ينضب من الجنود، لكن التقارير تشير إلى أن نصف جنود الاحتياط في إسرائيل على الأقل لا يعودون إلى الجيش.

علاوة على ذلك، لا يسعى نتنياهو إلى إدامة الحرب فحسب، بل إنه يهدف إلى توسيع نطاقها، وهو ما قد يُغيّر الديناميكيات الإقليمية والدولية بطرق لا يفهمها القادة الإسرائيليون ولا حلفاؤهم تمامًا.

وإدراكًا منهم لذلك، اجتمع القادة العرب في القاهرة في الرابع من مارس الماضي لاقتراح بديل لخطة نتنياهو – ترامب للتطهير العرقي للفلسطينيين في غزة، إلا أنهم لم يتخذوا بعدُ أي إجراءات جادة لمحاسبة إسرائيل إذا استمرت في تحدي القوانين الدولية والإنسانية، كما فعلت منذ انعقاد القمة العربية.

يتعين على العالم العربي أن يصعد موقفه إلى ما هو أبعد من مجرد التصريحات، وإلا فإن الشرق الأوسط قد يشهد المزيد من الحروب، وكل هذا من أجل إطالة أمد تحالف نتنياهو من المتطرفين فترة أطول قليلا.

أما بالنسبة للغرب، فإن أزمته المتفاقمة تكمن في تناقضاته الأخلاقية. يُجسّد الوضع في قطاع غزة مفهوم «التفكير المزدوج» لأورويل – أي القدرة على التمسك بمعتقدين متناقضين في آنٍ واحد وقبول كليهما. تدّعي القوى الغربيةُ دعم حقوق الإنسان، بينما تدعم في الوقت نفسه الإبادة الجماعية. وإلى أن تُحلّ هذه المعضلة، سيظل الشرق الأوسط يعاني سنوات قادمة.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني.

عالم يتغير

المفاوضات الأمريكية الإيرانية: ما يقلقنا لا يُقلق أمريكا!

فوزية رشيد

○ انتهت المفاوضات الأولى بين الولايات المتحدة وإيران في مسقط السبت الماضي، وستكون الجولة الثانية السبت ١٩ أبريل، أيضًا بين «ستيف ويتكوف» مبعوث «ترامب» الخاص إلى الشرق الأوسط، و«عباس عراقجي» وزير الخارجية الإيراني ولكن هذه المرة في أوروبا، وهي المفاوضات التي قال عنها «ترامب» بعد انتهاء الجولة الأولى بأنها «إيجابية وبناءة» وتسير بشكل جيد، في ظل أن «ويتكوف» لم يطلب من إيران التخلي عن برنامج تخصيب اليورانيوم، كما جاء في صحيفة «نيويورك تايمز»، فيما بالمقابل ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» نقلاً عن مسؤولين إيرانيين أن طهران مستعدة للعودة إلى مستويات التخصيب المحددة في الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ بشرط استيفاء واشنطن شروطا معينة!

○ يبدو أن «ترامب» بعد أن أرسل إلى «المرشد الأعلى الإيراني» رسالة في أوائل مارس الماضي، وحدّد فيها مُهلة شهرين للتوصل إلى اتفاق نووي جديد، أو فرض عقوبات إضافية وربما ضربات عسكرية، جعلت الموقف الإيراني يتسم بشيء من التراجع، في ظل ضعف أوراقها الحالية عن تلك التي كانت تمتلكها في ٢٠١٥! ولكن اقتصار المفاوضات على الملف النووي وحده، يعيده إلى مآلات الاتفاقية السابقة التي خرج منها «ترامب» ولم يتم تجديدها في عهد «بايدن» ليعود الرئيس الأمريكي في ولايته الثانية بالسعي إلى اتفاقية جديدة!

○ رغم أن السياسة الإيرانية سواء بما يخص ملفها النووي أو صواريخها الباليستية أو تدخلاتها في الشؤون العربية، هي كلها معًا ليست شأنًا إيرانيًا بحتًا، لأنه متعلق بالأساس بالأمن الإقليمي العربي والأمن القومي، لذلك من المستغرب أن يعود «ترامب» إلى ذات اللعبة التفاوضية «الانفرادية» بين الولايات المتحدة وإيران، من دون إشراك طرف عربي وتحديدًا «خليجي» في تلك المفاوضات باستثناء الوسيط العماني، وتمامًا كما فعل «بايدن» حين إجراء الاتفاقية ٢٠١٥! بل وبتكرار الرئيس الأمريكي الحالي لذات الحيثيات، حيث الاهتمام متركز فقط على الملف النووي، ومن دون تخلّي إيران عن برنامج تخصيب اليورانيوم، بل بمطالب إيرانية برفع العقوبات، وإرجاع المليارات إليها بعد فك تجميدها! وبالمقابل تقديم إغراء إيراني باستثمارات تبلغ ٤ تريليونات دولار!

○ وفي الوقت الذي لعبت فيه السياسة الخارجية تحت حكم الملالي، أسوأ أدوارها بضوء أخضر أمريكي، في إثارة القلاقل والهيمنة وتوسيع النفوذ، وزرع المليشيات التابعة لها، وإشعال الصراع في اليمن عن طريق الوكيل «الحوثي» وإمداده بالصواريخ والمعدات العسكرية بإشراف «الحرس الثوري الإيراني»، وهو ما تمّ تجميد النشاط فيه مرحليًا عبر الاتفاقية السعودية – الإيرانية برعاية الصين، إلاّ أن أمريكا – ترامب عادت مجدّدًا لإبرام صفقة ثنائية بينها وبين إيران تحت مسمى المفاوضات والسعي لاتفاقية جديدة، من دون أن تأخذ في الاعتبار ما يقلق دول الخليج والمنطقة، من السياسة الإيرانية وطموحاتها المستمرة!

رغم الضربات الموجعة التي تلقتها أذرعها، فما يهم أمريكا وترامب هي المطالب التي يلحّ عليها «الكيان الصهيوني» فقط، ومخاوفه من النووي الإيراني، ولا يعنيه في شيء مكامن القلق الخليجي – العربي أو هكذا يتضح! خاصة إذا تجاوزت الولايات المتحدة وعن عمد أسباب ذلك القلق، ولكأن «ترامب» بشكل أو بآخر، يريد الإضرار بالاتفاقية السعودية – الإيرانية بشكل غير مباشر! وتأمين الجانب «الإسرائيلي» والإبقاء على حلقات التوتّر التي تزعج العرب بما يتعلق بأمنهم الإقليمي والقومي!

○ رغم أن المفاوضات قد تقود إلى سلسلة أخرى من الحوارات، إلا أن الولايات المتحدة باستفرادها بالمفاوضات تلك مع إيران، قد لا ينبئ بما يدعو إلى الطمأنينة العربية، خاصة مع الأدوار السابقة لإيران في المنطقة وبضوء أخضر أمريكي!

تلك المفاوضات الأولى السبت الماضي، التي تم منع الصحفيين والإعلاميين من تغطيتها عن قرب معرفة ما دار في الدهاليز بوساطة عُمانية، تثير الريبة بدورها، خاصة بما يتعلق بالشأن العربي، وحيث اختبرت المنطقة التهديدات الأمريكية وتهديدات الكيان الصهيوني، بالضربات العسكرية النوعية، بل والعمل على إسقاط «نظام الملالي»، إلا أن نتيجة تلك التهديدات كانت دائمًا تنتهي إلى مآلات أخرى، وحيث «الشيطان الأكبر» الذي تحوّل قبل أشهر إلى «الأخ الأكبر»، يشير إلى أن اتفاق هؤلاء دائمًا ما ينتج ما هو ضدّ المصالح العربية وأمن دولها واستقرارها! وحيث إيران الأضعف والتي يريد «الملالي» فيها الحفاظ على بقاء نظامهم وحكمهم، يكونون أكثر استعدادًا في النهاية لأداء أدوار جديدة، تضمن سلامة الكيان الصهيوني كما تريد أمريكا، ولا يهمها إن كانت تلك الأدوار تضرُّ بالأمن الإقليمي والقومي العربي، بل ربما هو هذا المطلوب!

فلنراقب النتائج فمنها تتكشف المواقف والنوايا!

الغرب وتزييف الحقائق بشأن الحرب في أوكرانيا

بقلم:
د. نبيل العسومي

عند متابعة التحليلات الغربية حول العملية الروسية الخاصة في شرق أوكرانيا، يتراءى للمتابع أن هذه الحرب هي بلا سبب تقريبا: «وأن روسيا دولة عدوانية توسعية اتخذت قرارًا متعمدًا ولا مبرر له في شن حرب على أوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ حيث أرادت روسيا التوسع على حساب الأراضي الأوكرانية». هذا ملخص الرواية الغربية والتي على أساسها يتم تبرير الوقوف ضد روسيا ودعم أوكرانيا من خلال الحرب بالوكالة والتي أنهت مؤخرا عامها الثالث دون أن يتمكن الغرب الجماعي من إلحاق الهزيمة بروسيا.

والحقيقة أن مثل هذه الرواية المتكررة لا علاقة لها بحقائق التاريخ والسياسة المرتبطة بهذه الحرب. وإن كل محلل موضوعي يعرف تاريخ هذه المنطقة والإشكالات التي ترتبط بها، يدرك تماما أن هذا الحرب كانت نتيجة مباشرة للاستفزازات الأوكرانية والغربية ولعدم احترام ما جرى الاتفاق عليه منذ عام ١٩٩٤م، حيث التزمت الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها بعدم توسيع مظلة حلف الناتو شرقا، وعدم الاقتراب من الحدود الروسية، ولكن الذي حدث عكس ذلك تماما فمن ١٢ دولة فقط عضوا في الناتو في عام ١٩٩١ ارتفع العدد إلى ٣٠ دولة، بالمخالفة للتعهدات التي قدمها الغرب إلى موسكو أوائل التسعينيات، بالإضافة إلى ضرورة احترام مبدأ الأمن المتكافئ غير القابل للتجزئة المنصوص عليه في «ميثاق الأمن الأوروبي» الذى تم تبنيه ضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وروسيا جزء منه. وإذن كان توسع الناتو وتقدمه نحو الحدود الروسية ودفع أوكرانيا إلى أن تكون جزءا منه، تهديدا وجوديا حقيقيا لروسيا الاتحادية.

لقد بدأت الحرب في عام ٢٠١٤ عندما جرى الانقلاب على الرئيس الأوكراني المنتخب فيكتور يانوكوفيتش، والذي كان يقيم سياسته على أساس الحياد والدفع بحكومة متطرفة يدعمها القوميون الأوكران المتشددون، وكان أول قرارتها منع استخدام اللغات غير الأوكرانية، فانتفض الأوكرانيون من أصل روسي في منطقة الدونباس، رافضين هذه القرارات، مع ان الرئيس زيلينسكي في بداية حكمه وعد بمراعاة حقوق الأقليات القومية، إلا أنه تحت ضغوط القوميين المتطرفين وجد نفسه في حرب مفتوحة مع جزء كبير من شعبه في الدونباس. (بين ٨٠-٩٠٪ منهم روس) فانتفض هؤلاء مما جعل الدولة الأوكرانية تستخدم المدافع والطائرات لقصفهم وقتلهم، حيث انتهت هذه المواجهة بمقتل ١٥ ألف مدني من سكان هذا الإقليم الذي كان كل ما يطلبه هو حقوقه الثقافية والاجتماعية.

ولم يكن الانفصال عن أوكرانيا مطروحا أصلا أو واردا حتى ذلك التاريخ.

وبعد تصاعد هذه المواجهة وتدخل روسيا الاتحادية لدعم السكان الروس في هذا الاقليم بالسلاح، تم توقيع اتفاق منسك بين الطرفين، والذي تضمن حكما ذاتيا للناطقين بالروسية في دونباس. وقد وافق الرئيس زيلنسيكي على هذا الاتفاق عند ترشحه للرئاسة، ولكنه تراجع عنه لاحقا تحت الضغوط التي مورست عليه من الداخل والخارج كما أسلفنا (فقد اعترفت أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية لاحقا بأن هذا الاتفاق كان مجرد فرصة متاحة لأوكرانيا للتسلح. وكان مجرد اتفاق لكسب الوقت)، ومن الواضح أن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كانتا طرفين مؤثرين في رفض أي حوار مع روسيا الاتحادية أو عقد اتفاق معها: (فالحرب فقط هي اللغة الوحيدة التي تفهمها روسيا الضعيفة). كما كانوا يقولون.

والمعروف في النهاية في علم السياسة، بأنك إذا لم تستطع تحقيق مصالحك القومية الحيوية والوجودية سلميا فليس أمامك إلا اللجوء إلى القوة لمواجهة التهديدات الضاغطة وحماية شعبك وأراضيك. وهذا بالضبط ما فعلته روسيا مضطرة، ولذلك فالادعاء بأن الحرب لم تكن مبررة كذبة كبيرة ودجل غربي لا يمكن للعاقل أن يقبل به أو يصدقه.